التفاوتات المجالية بين مدن الصحراء:

حالة كلميم – العيون

الأستاذة بيبا للا امنتو

المغرب

ملخص:

شهدت مدن الصحراء المغربية تحولات وديناميات اقتصادية وديموغرافية مهمة تقاس هذه الدينامية بمستوى الاستقطاب الذي فرضته هذه المدن على مجالات بعيدة المدى، تقف وراء هذه الدينامية عناصر محلية ورغبة البلاد في التقليص من التفاوت الموروث عن الاستعمار الاسباني في هذه المنطقة. حيث جعلت الدولة هذه المجالات ضمن أولوياتها فحاولت خلق أقطاب جهوية مدعمة تشكل قاطرة للتنمية بالمنطقة. تولدت عن هذه الاستراتيجية حركية اجتماعية وتحولات سوسيو مجالية كانت لها تداعيات مجالية على مستوى التنظيم والهيكلة وأفرزت تفاوتات مجالية محلية وجهوية. وتعتبر كل من مدينة العيون ومدينة كلميم من المدن التي اسندت لها وظيفة عواصم الاقطاب الجهوية بالمجالات الصحراوية. فالمدينتان تتكاملان على مستوى القيادة بحيث تعتبر كل منهما مركز اتخاذ القرار والإعداد بالجهة كما تتسمان بالتباين من حيت وظائفهما والرغبة في السيطرة المجالية التي تحدو كل واحدة منهما .سنحاول في هذا المقال رصد بعض التفاوتات المجالية بين مدينة العيون ومدينة كلميم وتحليل مختلف الأسباب والآليات المتحكمة في هذه التفاوتات الناتجة عن الدينامية المجالية لكل مجال منهما.

كلمات المفتاح: التفاوتات المجالية؛ مدن الصحراء؛ كلميم – العيون

Abstract

The cities of Moroccan Sahara have witnessed major economic and dynamic shifts that are measured by the extent of polarization imposed by these cities on far-reaching areas. These dynamics are caused by local factors as well as the state's desire to reduce the disparities inherited from Spanish colonialism in this region.

The state has put these regions on the top of its priorities. It tried to create subsidized regional poles that constitute a vehicle for development in the area. This strategy led to sociological dynamism and socio- regional shifts that have numerous regional consequences on the organizational and structural levels and caused regional and local disparities.

Laayoune and Goulmim are the cities that have been assigned the function of regional pole capitals in Saharan areas. That is, both cities resemble on the leadership level since both of them are centres of decision making and mapping out in the region. However, they differ in terms of their functions and their desire to have complete control over the surrounding areas.

This article will attempt to tackle some of the regional disparities between Laayoune and Goulmim cities and analyse the different reasons and mechanisms leading to these disparities caused by regional dynamics of each area.

Key words: regional disparities, cities of Moroccan Sahara and Laayoune and Goulmim.

مقدمة:

اقترن التمدن بالمجال الصحراوي بعد الاستقلال بعامل سياسي وآخر اقتصادي، حيث باشرت الدولة في بدايات تدخلاتها على الهيكلة والتنظيم الإداري للمجال الصحراوي حيث استفاد كل من مجال واد نون وواد الساقية الحمراء من التنظيم الترابي والإداري لمجاله من خلال منح بعض المدن ترقيات إدارية.

لم ترتكز الدولة على التدخل الإداري والسياسي فحسب بل عملت على البحث عن إحداث دينامية داخل كل مجال، فتتبع السياسات التي نهجتها يقود إلى استنتاج مفاده أنها ساهمت في إرجاع المكانة التي كانت تحظى بها بعض المدن قبل الاستعمار، لكنها في المقابل أدت إلى تغيير وظيفتها داخل مجالها فانتقلت من مركز تجاري كان مرتبطا بتجارة القوافل إلى مركز منظم لترابها وذات وظيفة إدارية محضة كما هو الحال بالنسبة لكلميم. كما اعتمدت الدولة في تدخلاتها بالمراكز الناشئة عن المستعمر على إطلاق مشاريع اقتصادية ارتبطت في مجملها بالمؤهلات الطبيعية لبعض المناطق وبذلك استفادت مراكز بعينها من هذه المشاريع على رأسها العيون فتحولت من مركز مزود بالماء إلى مركز قيادي واقتصادي صاعد. وهو ما خلق لدينا تفاوت مجالي بين مدن الصحراء، تولدت عن هذه الاستراتيجية حركية اجتماعية وتحولات سوسيومجالية بالمدينتين كانت لها تداعيات مجالية على مستوى التنظيم والهيكلة وأفرزت تفاوتات مجالية. فالمدينتان تتكاملان على مستوى القيادة بحيث تعتبر كل منهما مركز اتخاذ القرار والإعداد بالجهة كما تتسمان بالتباين من حيث وظائفهما والرغبة في السيطرة المجالية التي تحدو كل واحدة منهما.

الخصوصيات الطبيعية وتباين المشهد الجغرافي للمدينتين

لقد طرح الموقع والموضع إشكالات كثيرة ومعقدة بالنسبة للجغرافيين، عنصران يؤثران بشكل واضح في مسار المدن من حيث اتجاهها وتوسعها وديناميتها، يتحددان تبعا للوحدات التضاريسية الكبرى وأهمية الشبكة الطرقية، تبعا لمقاييس أحيانا وطنية وأحيانا جهوية[1]

يختلف موقع وموضع كل من مدينتي كلميم والعيون حيث تقع مدينة كلميم في مجال عبارة عن معبر بين الشمال المغربي والصحراء المغربية الذي شكل ممرا لعبور القوافل ونقطة استراحتها، أهلها لتقوم بدور الربط، فالشبكة الطرقية التي استأثرت بها كلميم تاريخيا أعطتها بعدا تاريخيا أقدم من العيون التي لم تأخذ مكانة هامة بحكم أن المغرب لم يعط اهتماما كبيرا للساحل عبر تاريخيه. فالاستعمار الإسباني هو الذي عرف وأعطى اشعاعا لمدينة العيون حيث عمل على توجيه الاقتصاد الصحراوي من الداخل إلى الساحل أي من تربية الإبل إلى اقتصاد الصيد والتصدير.

إذا كان الاختلاف في الموقع ساهم في تباين أشكال المشهد والتوسع بين المدينتين، فمما لا شك فيه أن الموضع الذي يحتله كل من المدينتين لعب دورا سالبا أو موجبا في الدينامية المجالية للمجالين، فموضع العيون الذي يتميز بالانبساط وطغيان الهضاب والسهول إضافة إلى بعض المنخفضات سمح لها بالاستفادة من الميناء كما أن الاهتمام الذي حظيت به من طرف السلطات الاستعمارية أهلها لتكون عاصمة جهوية. في حين شكل موضع كلميم في جنوب مرتفعات الاطلس الصغير وبالجنوب الغربي لجبل تيرت، يخترقها واد أم العشار القادم من الشمال–الغربي ويمر بمحاذاتها من الجنوب واد صياد عائقا أمام توسعها. جغرافيا تدخل المدينتين ضمن المجال الصحراوي المغربي.

شكل رقم 1: موقع مجال الدراسة

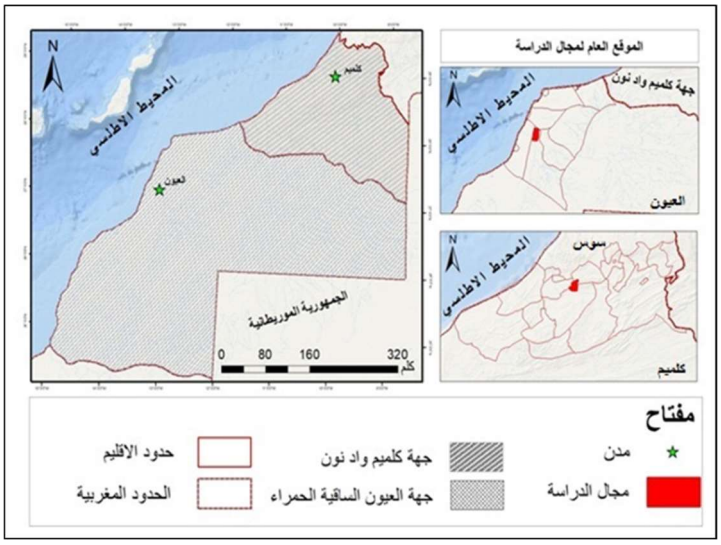

المصدر: خرائط طبوغرافية 1/500000

ترتكز المدينتان على بنية جيولوجية مختلفة ساهمت في تفاوت وظيفتهما

ترتكز المدينتين على بنية جيولوجية متباينة ومتنوعة، أعطت الرواسب التي تشكل القاعدة الجيولوجية للعيون مجالا غنيا بالفوسفاط في حين تنعدم هذه الموارد في كلميم. وبالنسبة للساحل، نجد بالحوض الساحلي من طرفاية إلى العيون منطقة مغطاة من توضعات الزمن الرابع، أصبحت بنيتها الجيولوجية معروفة بسبب الدراسات التي أنجزت حولها قصد اكتشاف المحروقات[2].

تباين وتفاوت الشبكة الهيدروغرافية وتأثيرها في تنظيم مجال وادنون والساقية الحمراء.

تعتبر الموارد المائية من العناصر الأساسية التي تتحكم في تنظيم المجال الصحراوي وتوجيه الأنشطة البشرية به فهي تلعب دورا مهما في الاستقرار البشري، وتوجيه الانشطة الاقتصادية بالمنطقة.

لا تتوفر مدينة العيون على مجاري مائية دائمة ما عدا الفيضانات الدورية لواد الساقية الحمراء الذي يبلغ طوله حوالي 420 كلم ويصل عرضه في بعض الأحيان إلى 700م. والذي بني عليه السد التلي "المسيرة الخضراء" سنة 1995 والذي تقدر سعته ب 110مليون م^3 من أجل تجميع مياه الفيضانات وتغذية الفرشاة المائية[3]. كما أن المياه السطحية شبه منعدمة لقلة التساقطات وعدم انتظامها الزمني ودرجة التبخر العالية[4]، وفي ظل غياب المياه السطحية بالمدينة تشكل المياه الجوفية المورد المائي الأساسي.

في المقابل تتوفر مدينة كلميم على شبكة مائية من الأودية والروافد ذات الطابع اللحظي والفيضي خاصة في فترات الزخات القوية، وأهم هذه الأودية نجد واد صياد وواد أم لعشار وواد أساكا. تصب كلها في وادي اسكا غرب مدينة كلميم مشكلة بذلك المنفذ الوحيد للشبكة الهيدوغرافية نحو المحيط.

يتميز وادي أم لعشار بقرب شبكته من المجاري التي تتجمع في الطرف الجنوبي من هضبة الحجر الجيري المحاذية للأطلس، مما يسمح بتسرب جزء كبير من تدفقات الفيضانات، ويساهم في تغذية طبقة المياه الجوفية، ويقدر تدفق فيضانات الوادي بحوالي 100م^3 في الثانية وقد يصل أحيانا إلى 680 م^3 في الثانية.

عموما تبقى الفرشة المائية لمدينة كلميم أكثر اهمية مقارنة بالفرشة المائية لمدينة العيون حيث يتوفر مجال كلميم على موارد مائية متوسطة على العموم يتركز جزء كبير منها داخل حوض واد صياد المتواجد بالمدينة، والتي تعتبر موردا هاما بالرغم من توزيعها غير المتكافئ.

تفاوتات مناخية بين المدينتين

بالرجوع إلى البيانات المناخية التي توفرها محطات الأرصاد الجوية رغم قلتها مقارنة مع شساعة المجال بكل من مدينة كلميم ومدينة العيون نسجل تفاوتات على المستوى الحراري وتوزيع متفاوت للتساقطات بين المدينتين

شكل رقم 2: تفاوت على المستوى الحراري بين العيون وكلميم

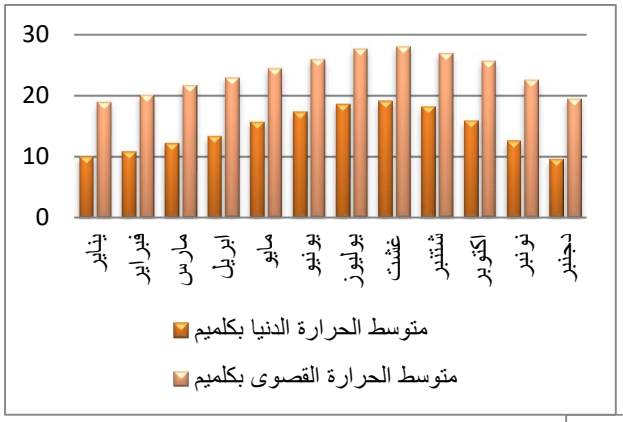

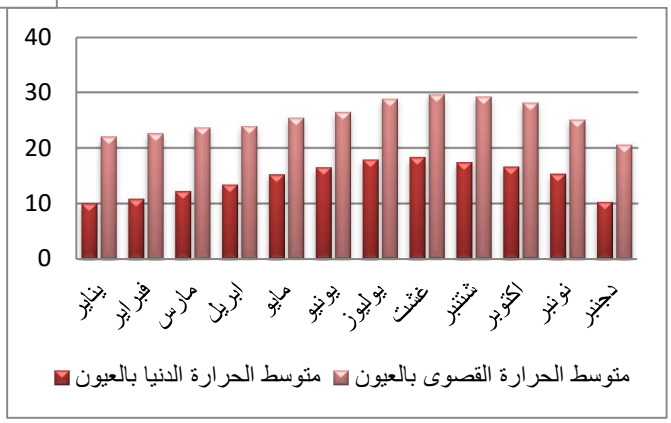

المصدر: وكالة الحوض المائي 2020بتصرف

يعطي المبيانيين صورة واضحة عن المعطيات المناخية للمجال الصحراوي وفي نفس الوقت يبين التباين الموجود بين متوسط الحرارة في مدينتي العيون وكلميم، ويرجع بالأساس هذا التباين الى الموقع الجغرافي لهاتين المدينتين في علاقتهما بخطوط العرض.

يعرف توزيع التساقطات بدوره نفس التفاوت بين المدينتين حيث تعرف مدينة كلميم والعيون تساقطات ضعيفة مع تباين واضح بينهما على مستوى متوسط التساقطات الذي لا يتجاوز 10 ملم في العيون في حين يصل بكلميم 25 ملم، هذا التباين لا شك انه ينعكس كذلك على وفرة أو ندرة

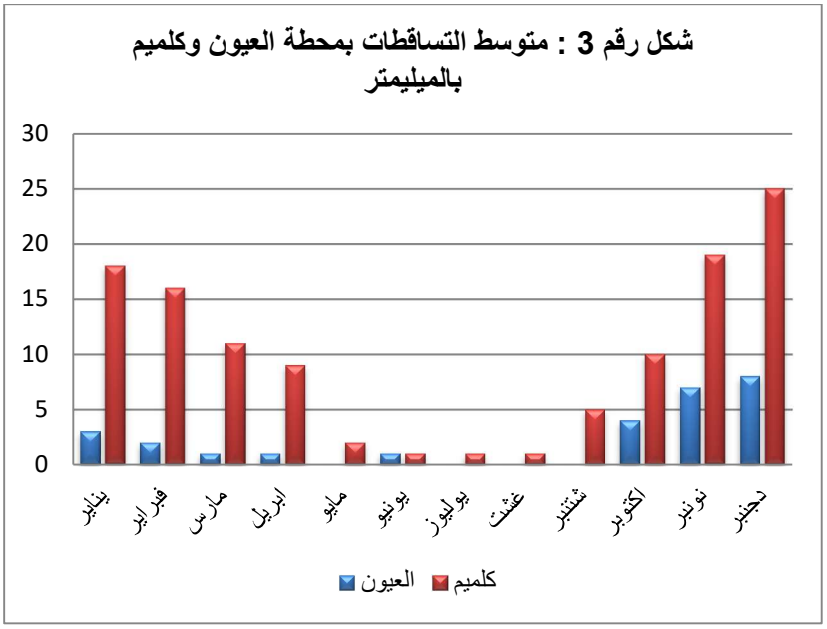

المصدر: وكالة الحوض المائي 2020بتصرف

الماء خاصة الصالح للشرب. وتزداد الأمور تفاوتا بالنظر إلى الشبكة المائية الموجود بالمجالين. فبالرغم ان المدينتين تقومان على ودين مهمين (واد صياد بكلميم واد الساقية الحمراء بالعيون) إلا ان الفرشة المائية لواد صياد بكلميم غنية في مقابل فرشة واد الساقية الحمراء بالعيون. شكلت هذه الفرشة منذ القدم الية من اليات الاستقرار بالمجال وخصوصا بمجال وادنون وعامل كذلك في تباين في انتشار الغطاء النباتي بين المدينتين.

سيرورة التوسع الحضري للمدينتين افرز تفاوت وتحولات مجالية

تقتضي دراسة التنظيم المجالي بالمدينتين تتبع الكرونولوجية التي كانت خلف ذلك حيث أن التنظيم المجالي بالمدينتين هو نتاج تراكمات الماضي والحاضر. هذا التراكم أفرز تغيرا وديناميةمرت عبر ثلاث مراحل اساسية، ابتداء من مرحلة الاستعمار الفرنسي والاسباني إلى مرحلة الاستقلال وما رافقهما من تحولات مجالية، وصولا إلى المرحلة الحالية بتباين تدخلاتها.

المرحلة الأولى: الاستعمار وما خلفه من تأثيرات مجالية متباينة بين المدينتين.

نشأت مدينة كلميم سنة 1765 تاريخ تأسيس موكادور(الصويرة)، حيث أصبحت نقطة عبور للسلع القادمة من موكادور شمالا وجنوبا نحو شنقيط وشرقا نحو تمبكتو وتندوف، ثم نقطة هامة لتبادل التجاري ومركزا مهما للتواصل بين تيزنيت ودرعة والسمارة.

عرفت التجارة نشاطا كبيرا بوادي نون نظرا لتواجد اليهود بكلميم، وازداد عددهم نظرا للظروف الامنة والحماية التي كانوا يحظون بها من قبل زعماء المنطقة، فهي كانت مركز التجارة المحلية[5]. دخل الفرنسيون كلميم مارس 1934، فدخلت كلميم معها مرحلة الركود الاقتصادي بعدما كانت مركزا تجاريا مزدهرا حيث عمل الفرنسين على تغيير دور مدينة كلميم كنقطة عبور للقوافل وعمدوا على جعلها مركز لمراقبة الحدود بينهم وبين الاسبانيين. فتحولت **كلميم من مركز تجاري هام إلى مركز لمراقبة الحدود الاستعمارية.**

اما مدينة العيون فقد ساهم توفر الضفة الجنوبية لواد الساقية الحمراء على مجموعة من العيون في استقرار مجموعة من الرحل حولها، الموقع الاستراتيجي لهذه المدينة جعلها محط الأطماع الاستعمارية حيث تأسست أول نواة سنة 1934 وكانت عبارة عن

ثكنة عسكرية. ازداد اهتمام الإسبان بالعيون بعد اكتشاف الفوسفاط سنة 1947[6] حيث قاموا بإنشاء أول تصميم تهيئة للمدينة، والذي شمل عدة مشاريع عسكرية وإدارية وثقافية تمثلت في شق الطرق وبناء ميناء ومستشفى وسوق بلدي ومراكز لتوزيع الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب، إضافة إلى مؤسسات أخرى كالعمالة والبلدية والكنيسة وبذلك تحولت مدينة العيون من **نقطة ماء إلى مركز عسكري استعماري**.

شكل رقم 4: مدينتي كلميم والعيون قبل سنة 1975

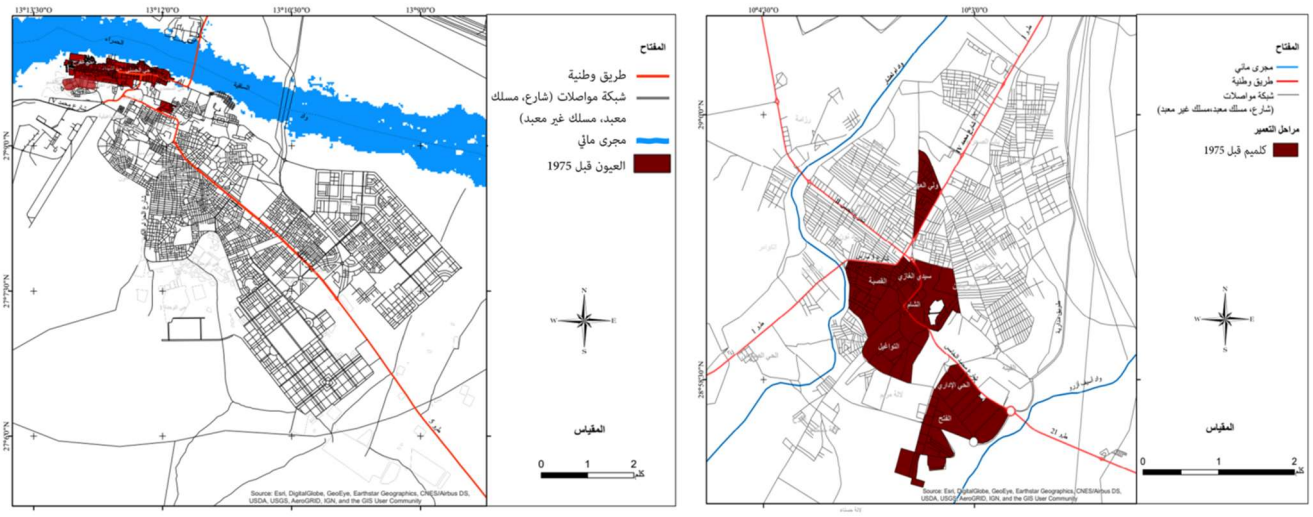

المصدر: الوكالة الحضرية لمدينة العيون 2016

المرحلة الثانية: ما بين 1975–1991: تدخل الدولة.

تميزت هذه المرحلة بحدث بارز وهو المسيرة الخضراء الذي ساهم في تغيير المشهد الحضري للمدينتين، كما تميزت هذه المرحلة بتفاوت تدخل الدولة في المساهمة في تعمير المدينتين حيث عملت على ترقية كلميم إلى عمالة سنة 1979، فاستعادت بذلك دورها الحيوي والاستراتيجي كحلقة وصل بين شمال المملكة وجنوبها.

مثلت هذه المرحلة محطة مهمة في تاريخ مدينة كلميم، حيث استرجعت المدينة مكانتها المجالية بظهور البوادر الأولى لبعض المعالم الادارية والخدماتية المتنوعة، الشيء الذي سيطبع فيما بعد الوظيفة الخدماتية لجزء هام من الاقتصاد الحضري لهذه المدينة، واكب هذا التحول تزايد ديموغرافي مهم اثر بشكل كبير في تطور مورفولوجية المدينة وانتقال مجموعة من الأحياء من شكلها القروي، لتتخذ طابعا حضريا وظهور احياء اخرى جديدة مرتبطة بالدرجة الاولى باستفحال ظاهرة الهجرة نحو المدينة خاصة من القرى المجاورة، مما انعكس سلبا على الوضعية العمرانية للمدينة.

عكس مدينة كلميم استفادت مدينة العيون من تدخل مباشر للدولة في سياسة التعمير حيث سارعت إلى وضع مخططات استعجاليه تهدف إلى خلق العديد من الأحياء السكنية بغرض تعمير المنطقة وإعدادها لذلك كان قطاع السكن إحدى القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما كبيرا خاصة بعد حدوث نمو ديموغرافي متسارع في فترة زمنية محدودة، هذا النمو حمل في طياته تحولات عميقة مست الإنسان والمجال.

كما نهجت الدولة منذ 1975 سياسة التعمير والتثبيت فبادرت إلى منح تسليمات فردية للسكان والرحل الذين استقروا بالمنطقة ولأعيان وكبار القبائل، وتشجيعهم على امتلاك المسكن بمنحهم الأراضي سواء كانت مجهزة أو غير مجهزة ومن اهم العوامل التي ساعدت على تبني هذه السياسة وتطبيقها وجود احتياط عقاري مهم لدى الدولة، أضف إلى ذلك التوجهات التي رسمتها الدولة لهذا الإقليم والتي كانت ترغب في جعله عاصمة للأقاليم الجنوبية.[7]. فانتقلت بذلك المدينة من واحة مخصصة لاستقرار الرحل إلى قاعدة عسكرية للإسبان إلى المدينة العاصمة الجهوية[8].

شكل رقم 5: تطور مدينتي العيون وكلميم ما بين 1975–1991

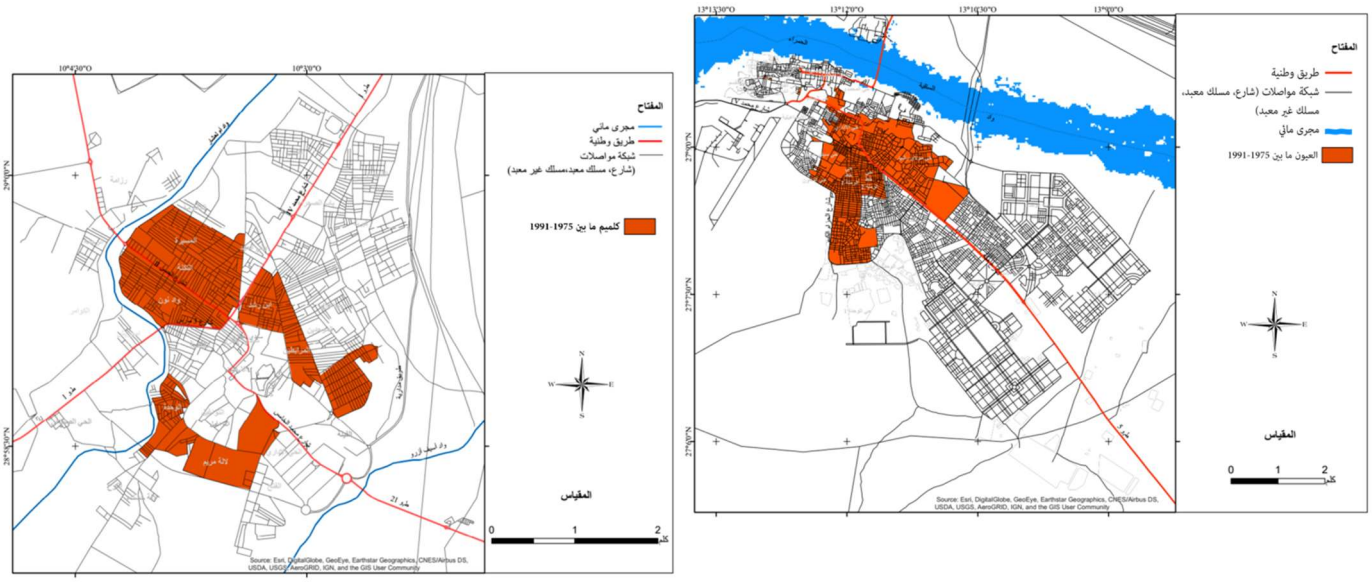

المصدر: الوكالة الحضرية لمدينة العيون 2016

المرحلة الثالثة ما بين 1992 إلى 2016

استمر التوسع المجالي للمدينتين بشكل متفاوت، حيث ان تتبع مسار التوسع الحضري بالمدينتين (كلميم والعيون) يقود إلى استنتاج أن العيون كان لها الحظ الوافر من فرص انطلاق دينامية مجالية مهمة وسريعة، بحكم العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك على رأسها اكتشاف الفوسفاط الذي حولها من نقطة مراقبة وعبور إلى مجال منتج دينامي؛ وقد زاد الاهتمام بها بعد الاستقلال من خلال استراتيجيات الدولة التي رمت إلى خلق إشعاع مجالي للمدينة واستقطاب السكان من خلال إطلاق أوراش كبرى بها. ظهرت خلال هذه المرحلة أحياء جديدة شرق وجنوب المدينة أهمها حي الفتح ومخيم الوحدة، حي القدس، ولم يقتصر الأمر على ظهور أحياء جديدة بل تعداه إلى خلق مدن جديدة بالمدينة بسبب النمو ديموغرافي الكبير والسريع، وتوفرها على احتياط عقاري مهم، ساعدها على تحقيق التوسع الحالي.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن القول إن مدينة كلميم هي مدينة أزمة من مختلف النواحي، حيث أن الدينامية المجالية لم تأت إلا نتيجة عن بعض الأحداث التي شهدها المغرب بدءا بالاستعمار مرورا بالمسيرة إلى الجفاف الذي ضرب المنطقة واضطر بالسكان للنزوح نحو ضواحي المدينة، أسفر هذا عن دينامية مجالية سريعة نابعة من أزمة تتخبط فيها البوادي المحيطة بمدينة كلميم.

ويمكن القول ان الاختلاف والتفاوت يكمن كذلك في كيفية توسع المدينتين فمدينة العيون توسعت بشكل طولي، محاذي لواد الساقية الحمراء في زمن الاستعمار الاسباني، لتتوسع بعد الاستقلال في اتجاه الشرق. في المقابل توسعت مدينة كلميم على شكل دائري في جميع الاتجاهات تقريبا، تاركة المدينة القديمة في الوسط، حيث أنشئت حولها جميع الأحياء التي بنيت بعد الاستقلال.

شكل رقم 6: تطور مدينتي كلميم والعيون ما بين 1992-2016.

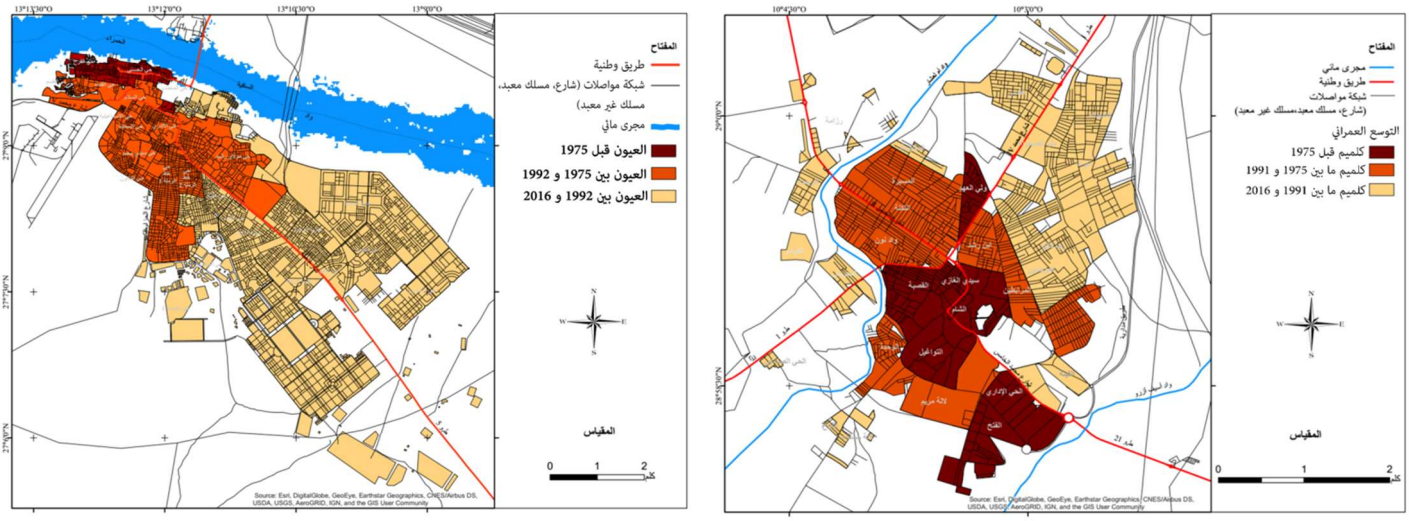

المصدر: الوكالة الحضرية لمدينة العيون 2016

العيون أكثر تباينا في نسيجها الحضري من كلميم

شكل التوسع الحضري مرحلة مهمة بالمدينتين، إذ شهدتا انفجارا مجاليا متباينا وتعددا لأنماط استغلال النسيج الحضري حيث ظهرت أحياء جديدة متباينة الوظائف بالمدينتين. هذا التوسع الحضري رافقه ارتفاع على مستوى حركة البناء وتمدد النسيج الحضري، الذي يضم في تركيبته أنواعا سكنية متنوعة، ذلك أن التنوع والتشابك يبقى السمة الأساسية للدينامية المجالية لهما، مفرزا وحدات عمرانية تمزج بين عدة أنواع من الشكل الموروث تاريخيا في المنطقة إلى النوع القانوني ثم العشوائي.

فهاتان المدينتان رغم صغر حجمها وحداثتهما فالقفزة التي عرفتها أعطتنا نسيجا متباينا لم تكن له أية صلة بالمجتمع الصحراوي قديما مما ينبئ بدخول نمط حديث مبني على علاقات التنافس والصراع، تعقد نسيج المدينتين الداخلي لم يتم دون أن تواكبه تعقد في العلاقات الخارجية لهما.

وهكذا فعند الحديث عن أشكال استغلال المجال بالمدينتين نشير إلى وجود أنواع مختلفة، ومن أهمها السكن الاجتماعي والاقتصادي والسكن العشوائي على أساس أنهما ساهما في تغيير معالمهما وأحدثا توسعا عمرانيا.

شكل رقم 7: أنواع النسيج الحضري بمدينتي العيون وكلميم

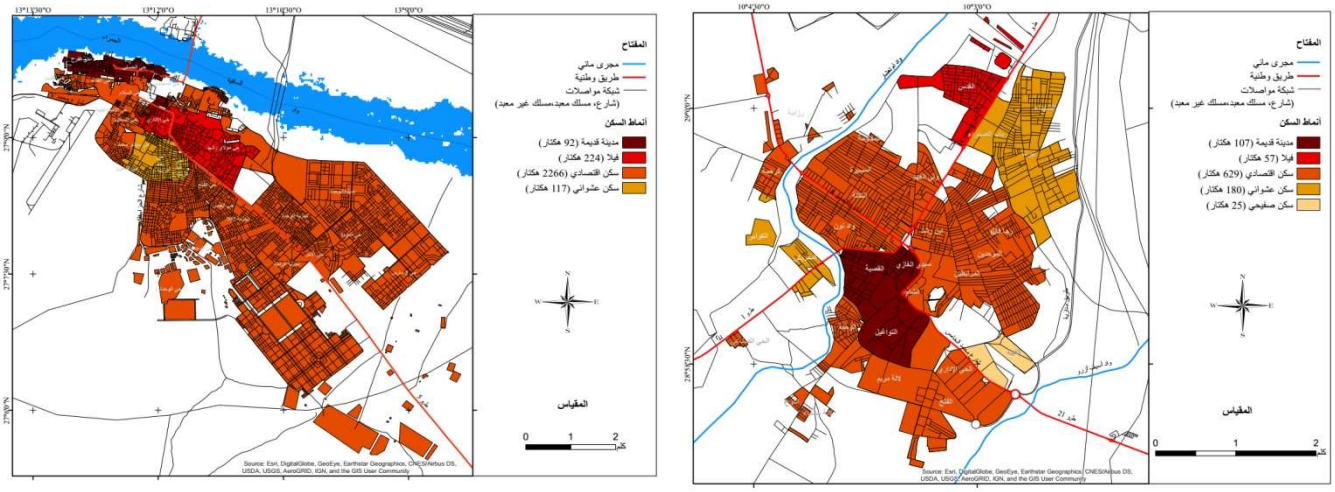

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط العيون 2016.

يظهر التباين والتفاوت بين المدينتين من خلال أنواع الأنسجة المنتشرة بالمجالين ومن خلال كذلك السكن، فرغم الارتباط بالنمط الموروث شهد السكن بالمدينتين تحولا جذريا و تباينا في جميع مكوناته انطلاقا من شكل المسكن إلى مواد البناء حيت لعبت هذه الاخيرة دورا هاما على مستوى المشهد الحضري وتعد عنصرا أساسيا في عملية تشييد المساكن، فالحديث عن هذا العنصر يستمد مصداقيته من ذلك الانتقال والتغيير الذي شهدته البنية المجالية عبر حركية سكنية قوية عملت على إنتاج وحدات جديدة بمحاذاة التشكيلات القديمة التي شكلت بالأمس النواة الأصلية للمدينتين. التحول كان أعمق بالنسبة لكلميم التي ورثت سكنا مشكلا من مواد محلية يستجيب للخصائص المحلية للمدينة في حين أن حداثة العيون أعطت سكنا حديث المواد.

الحيازة وعدد الطوابق الية من اليات قياس التفاوت المجالي بين المدينتين

إن ما يميز استغلال السكن أو صفة حيازته داخل المدينتين هو الاختلاف والتنوع رغم ان الحيازة الخاصة هي الغالبة بالمدينتين، حيث تمثل نسبة 76.3% بكلميم مقابل 60.5 % بالعيون بسبب الثقافة الصحراوية التي تفضل امتلاك مسكن خاص وتفادي أداء واجبات الكراء، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المكترين التي لا تتجاوز 17.8% في كلميم و21.5% بالعيون، في حين تمثل السكن المجاني 5.9% بكلميم و 18% بالعيون من مجموع الاستغلال السكني و ذلك مرتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية والأسرية الحميمية بالإضافة الى المساكن التي تمنحها الدولة للعائدين لأرض الوطن بالعيون وهذا ما يفسر ارتفاع نسبته بالعيون عن كلميم.

تتمثل الخصوصيات العامة للسكن بالمدينتين، بانتشار السكن الاقتصادي ذو طابقين فأغلب الساكنة المحلية تفضل العيش بالطوابق السفلى مع تخصيص الطابق الثاني أو الثالث إلى استقبال الضيوف، أو لأغراض أخرى متعلقة بالحياة اليومية.

تعرف مدينة العيون ارتفاع عدد طوابقها السكنية، حيث نلاحظ انتشار بنايات ذات ثلاثة طوابق وأكثر، في المقابل لازال سكان كلميم يسكنون الطوابق السفلى، ويرجع هذا التفاوت إلى انتشار ثقافة العمارات والسكن في الطوابق العليا بمدينة العيون في حين لازلت مدينة كلميم تحافظ على مساكن تقل بها الطوابق، مما يفسر حداثة البناء بالعيون أكثر من كلميم.

شكل رقم 8: عدد الطوابق بأحياء العيون وكلميم

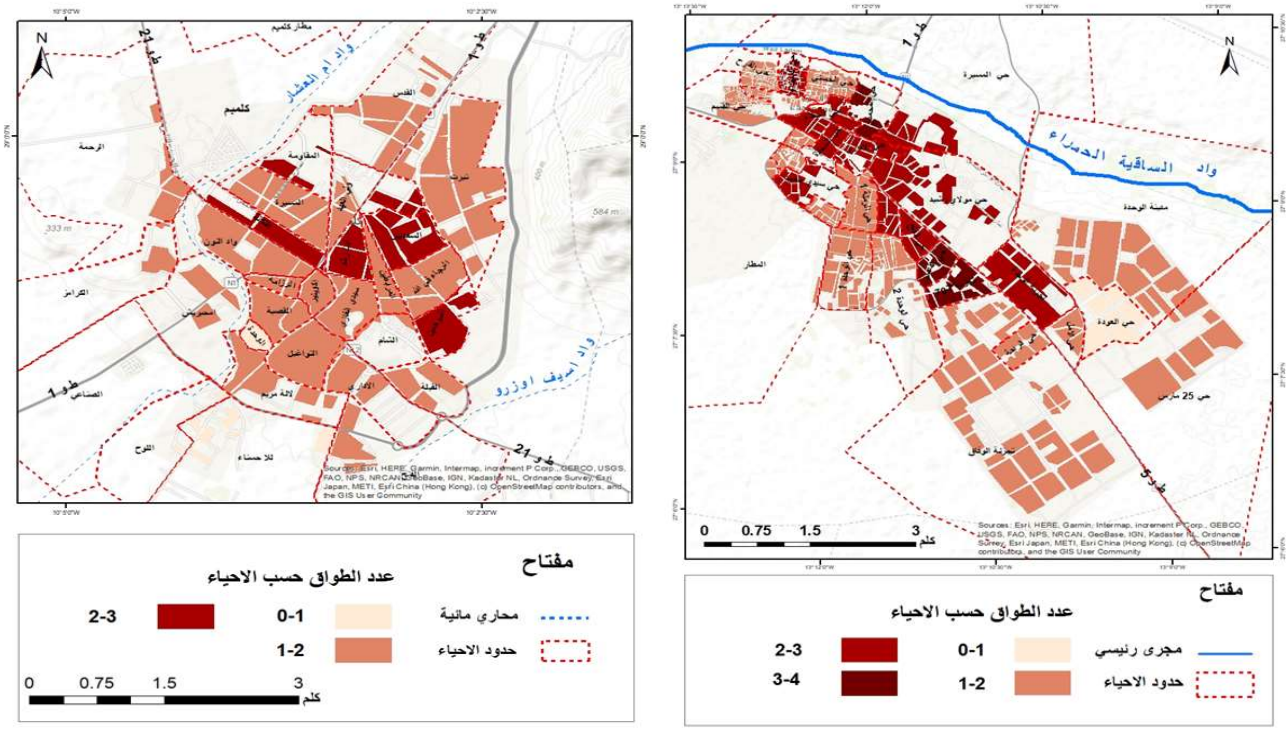

المصدر: عمل ميداني يوليو 2020

المدينتان بين تدخل الدولة وتدخل الفاعلين المحليين.

تتدخل مجموعة من الهيئات الفاعلة في تدبير مجال المدنيتين وإعداده، سواء تعلق الأمر بالآليات العليا كقرارات الدولة ومؤسساتها أو بالآليات المحلية كالمنتخبين والفاعلين، وذلك من أجل العمل على إدماج وبرمجة مجموعة من المشاريع التي تهدف تحقيق تدبير أفضل للمجال الحضري للمدينتين، إلا ان هذا التدخل لم يكن بنفس الدرجة فافرز تفاوتات وتباينات اقتصادية واجتماعية ومجالية بين مدينتي العيون وكلميم.

القرارات المركزية ودورها في تنمية المدينتين

من المعلوم أن المدينة في المجالات الصحراوية وشبه الصحراوية المغربية هي حدث سياسي أكثر منه ظاهرة انتقالية[9]، ويظهر ذلك انطلاقا من الادوار التي اعطيت لمجموعة من الوكالات وطبيعة البرامج لتنمية المدن الشبه الصحراوية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مباشرة بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أرض الواقع، تم العمل على تفعيل المشاريع الأولى لهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في البرنامج الاستعجالي سنة 2005، بحيث تم من خلاله بناء مراكز للتربية والتكوين ودور المواطن وملاعب رياضية ومراكز للرعاية الصحية، فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة في كلميم من طرف المبادرة المحلية على مستوى المدينة بالتحديد ما يقارب 323 مشروعا ما بين 2013-2020 في حين وصلت في العيون إلى 401 مشروع. هذا التفاوت في تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان له وقع كبير على مستوى التنمية المجالية بالمدينتين.

وكالة الجنوب تعاني نقائص على مستوى استراتيجية التنمية والعدالة المجالية

يأتي إحداث وكالة الجنوب في سياق تنامى فيه الهاجس التنموي وطغى اعتماد مفهوم التنموية الجهوية[10] ومن أجل كل ذلك وأمام ضعف حصيلة الأجهزة التي كان موكل لها الجانب التنموي، جاءت وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، قصد دعم وتحقيق التنمية بهذه الأقاليم [11].

وبالنظر إلى المجال الاداري والجغرافي الذي تشتغل عليه الوكالة ولأجله أحدثت، يظل مفهوم العدالة والانصاف الاجتماعي على المستوى الجهات الجنوبية غير حاضر، لكن مادام تدخلها يشمل الجهات الصحراوية الثلاث، فالوكالة تتدخل في كل ما من شأنه تنمية المجال الصحراوي، وكل مجال أو جهة تعاني من نقص أو قصور في إحدى تجهيزاتها أو بنياتها من واجب الوكالة التدخل لتأهيله[12]، وبهذا الخصوص نجد أن جهة العيون الساقية الحمراء قد استفادت من مبلغ 2765.51 مليون درهم من مجموع المبالغ المرصدة للجهات (7.2 مليار درهم) من مخطط التنمية الخماسي [13]، ويظهر هنا أن جهة العيون تأتي على رأس أولويات تدخل الوكالة بهذه الجهات.

إن تحليل تدخلات وسياسات وكالة التنمية بأقاليم الجنوب يضع كلميم بعيدا عن مرأى تدخلاتها. فأغلب تدخلات هذه الأخيرة تصب في العيون التي فتحت فيها مشاريع تنموية رائدة بالمقارنة مع كلميم التي ظلت متأخرة دون أي مبادرة من هذه المؤسسة باعتبارها فاعل تنموي أساسي بكلميم. أحدث هذا اختلالا في كفة التنمية بين المدينتين. ففي حين أن العيون تعرف دينامية متسارعة، بقيت كلميم خارج حسابات وكالة الجنوب فاقتصر تدخلها المحتشم في بعض وحات جهة كلميم ود نون او في تمويل مشاريع لها علاقة بالبنية التحية للجماعات القروية المجاورة لمدينة كلميم دون الاهتمام بمشاريع مدرة للدخل.

المجالس المحلية للمدينتين تعكس اختلافا في وجهات النظر.

يعتبر المجلس الجماعي الجهاز الذي يتكلف بتدبير الشؤون اليومية للجماعات الحضرية والقروية[14]. شهدت مدينتي كلميم والعيون على غرار باقي المدن مجموعة من الأوراش التنموية أعطتهما نفسا جديدة بعد مرحلة تميزت بتهيئة نسبية ذات بعد قبلي جمدت المسار التنموي بهما.

مشاريع التنمية الحضرية لمرحلة2015 –2021

عملت الجماعة الحضرية للمدينتين على انطلاق مجموعة من المشاريع التنموية في المرحلة ما بين 2015-2020 استهدفت بالدرجة الأولى تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بدعم من المديرية العامة للجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تم إطلاق عدة مشاريع كبرى منذ سنة 2015، وتبدو هذه المشاريع على شكل أوراش كبرى مفتوحة تسعى إلى الاستمرار في تأهيل البنيات التحتية وتحسين جمالية المشهد الحضري للمدينتين. وقد ارتكزت نوعية مشاريع التنمية الحضرية على تأهيل البنيات التحتية من خلال بناء الطرق وتقوية الأرصفة، بالإضافة إلى تجديد الإنارة العمومية، وأيضا ما هو متعلق تهيئة بعض الأوراش. ومن بين أهم المشاريع التي أنجزت بالمدينتين خلال الفترة ما بين: تهيئة كورنيش، تهيئة مداخل المدينة، تهيئة الحديقة العمومية التواغيل، بناء طريق مدارية، المحطة الطرقية، مكتب قسم حفظ الصحة والمحافظة على البيئة، القطب الرياضي حي المطار، محج محمد السادس.

أهم ملاحظة يمكن أن نتقدم بها هي أن جل المشاريع التي ساهم فيها المجلسان تتعلق بتسيير مرافق سوسيومجالية لا أقل ولا أكثر، وبالتالي فالمجلسان ما زالا يفتقدان إلى تبني مشروع يكون أثره الاجتماعي أو الاقتصادي واضحا على ساكنة المدينتين.

من خلال تحليلنا كذلك لهذه التدخلات نجد أن الفاعلين المؤسساتيين من خلال تدخلاتهم يركزون على تحسين المشهد الحضري بكل من العيون وكلميم عوض الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات التي تمس الساكنة بالدرجة الأولى. فبالنظر الى حجم المشاريع والمبالغ المخصصة لها نلاحظ تفاوتا وتباينا كبيرا بين المدينتين ويتضح لنا أن المجال الترابي للعيون استحوذ على جل المشاريع والأوراش التنموية، كان للدولة دور كبير في تنميتها، ارتكزت جهود الفاعلين في هذا الصدد (الجماعات الترابية، المصالح الخارجية للوزارات) على تقوية البنيات التحتية، بالإضافة إلى تجهيز المدينتين بمجموعة من المنشآت الثقافية والرياضة، وتدبير المجال الحضري ومحاولة احتواء الاكراهات التي تتخلله. لكن تبقى هذه التدخلات رغم أهميتها لم تستجب للحاجيات الآنية للمدينتين، وهو ما يقتضي مراجعة الخطط التنموية التي يقوم بها الفاعلون السياسيون والمؤسساتيون بهذه المجالات.

دور العناصر المحلية في خلق التباين بين المدينتين

إن الحديث عن الفعل التنموي الترابي لم يعد يقتصر فقط على مؤسسات الدولة وهياكلها، بل الأمر الآن يتطلب الانفتاح على فاعلين غير عموميين لهم دور أساسي كذلك في التنمية الترابية. وطبقا لدستور 2011 يعتبر كل من المجتمع المدني والمنتخبون ثم المستثمرون من أهم الفاعلين الذين بمقدورهم الارتقاء بالمجالات الترابية وتحقيق انتقال نوعي يستجيب لانتظارات الساكنة في مختلف الميادين.

يعتبر المجتمع المدني الية من اليات التنمية، إلا ان دوره بالمدينتين يبقى جد محدود رغم تنوع المشاريع التي اسهم فيها وخصوصا كل ما هو مرتبط بالشأن الثقافي والتنشيطي ومنها ما هو متعلق بالتحسيس بالمؤهلات والمعيقات التي تعاني منها المدينتان بصفة خاصة، لكن في نفس الوقت نلاحظ أن تفاوت كبير في طريقة الاشتغال وكذلك الاليات المعتمدة والمواضيع التي يتم الترافع عليها من طرق المجتمع المدني بالمدينتين، حيث من خلال دراستنا لمشاريع بعض الجمعيات بكلميم لاحظنا مدى اشعاعها على المستوى المحلي والجهوي وحتى الدولي حيث ظهر مجتمع مدني بدول المهجر يترافع على الاشكاليات التنموية لكن تبقى الموالات السياسية للمنتخبين حاضرة بقوة يتميز كذلك بتنوع مجالات تدخله (اقتصادي، اجتماعي....). في حين نلاحظ أن الجمعيات التي لها طابع اقليمي أو دولي بالعيون تكون لخدمة ما هو سياسي فقط (قضية الصحراء المغربية).

المنتخب المحلي بين الانتماء القبلي والسياسي.

يعد المنتخب المحلي الفاعل الرئيسي في العمل التنموي المحلي باعتباره عاملا مهما في تفسير المواد والقرارات المتخذة في عملية التدبير[15]. واعتبارا للبعد القبلي الحاضر بشكل قوي في المجال المدروس، فلا مناص أن يكون مجلسهما المنتخب مكون من تركيبة قبلية محلية متنوعة، فرغم أن القبيلة كمبدأ وتوجه كان سائدا في تسيير المجال في مرحلة الترحال، فإنه لابد من القول أن القبيلة ككيان مازال يفرض نفسه بإلحاح وله دور كبير في التدبير الجماعي للمدينتين.

فالمتتبع لمسار المجالس المنتخبة بالمدينتين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلاحظ أن أربعة قبائل محلية هي التي تسيطر على تدبير وتسيير المجلس الجماعي لكلميم وتتمثل في –آزوافيط، وتركز، وآيت موسى أوعلي، وآيت باعمران، هذا التكتل لم يستطع توحيد الروئ ورسم استراتيجية موحدة لخلق التنمية وانما كان دائما عائقا امام التنمية بمدية كلميم في حين تسيطر قبلتي الركيبات وازركيين

على المشهد الانتخابي بالعيون. هذا المكون القبلي استطاع ان يسيطر على اغلب المجالس المنتخبة فكون كتلة للضغط على الدولة لاعتبارات سياسة واقليمية هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القبلية في التنظيم السياسي للمجالس المنتخبة مازال حاضرا وله ادوار رئيسية في المشد السياسي في المجالات الصحراوية.

ويمكن إرجاع أهم أسباب تجدر البعد القبلي لدى عموم الساكنة ومنتخبيها بالمدينين، من جهة إلى اعتماد الدولة على هذا المكون لضبط المجال ومراقبته، ومن جهة ثانية، إلى تراكمات تاريخية ترجع إلى فترات الاستعمار الفرنسي والإسباني بالمنطقة، حيث لم يعمل المعمر أنداك على تكسير شوكة القبائل بالمنطقة كما حدث في شمال المملكة، بل انصب اهتمامه بالدرجة الأولى على موارد هذه المنطقة بصفة عامة وهو ما حافظ على شرعية القبيلة بالمنطقة، العكس الذي نجده في شمال المغربي حيث الانتماء الإداري هو الغالب على الانتماء القبلي.

الإعفاء الضريبي مدعم للاستثمارات بالعيون.

استفادت مدينة العيون على غرار مدينة كلميم من الإعفاء الضريبي نتج عنه خلق وعاء استثماري مهم ازداد ونما بشكل ملفت في السنوات الأخيرة بفعل انفتاح المدينة على السوق الخارجية، كما كان له الفضل في تشجيع الرحل على الاستقرار، فساعد هذا الإعفاء الضريبي في إنعاش القطاع التجاري والخدماتي للعيون، غير أن حافز الإعفاء الضريبي مقارنة مع المشاريع الاستثمارية الموجودة بالمدينة لم يكن له وقع في تنمية المجال حيث ان اغلب المشاريع المرتبطة بالإنسان كانت الدولة هي التي تستثمر فيها.

إعفاء المدينة من أداء الضرائب أفرز لنا نخبة جديدة مستثمرة لا تنتمي إلى المدينة، أصبحت تفرض نفسها بقوة في مجال الاستثمار، كما حفز الإعفاء الضريبي الفئات التي تشتغل بالتهريب، حيث استطاعت إلى أن تلج عالم الاستثمار، حيث يشكل لها المجال الوحيد المناسب لتوظيف الأموال، وبخصوص تأثير هذا العامل لا تستفيد منه فقط مدينة العيون بل تستفيد منه مختلف مدن المملكة لكن بطريقة غير مباشرة مثال على ذلك تأسيس شركات على أساس أنها توجد بالمدينة في حين تشتغل في الشمال.

الفوسفاط والصيد البحري عاملين زاد دينامية الاستثمار بالعيون وخلق تفاوتا كبيرا مع مدينة كلميم

توفر المدينة على نشاطين اقتصاديين مهمين وهما الفوسفاط والصيد البحري، هذين النشاطين شكلا دعامة حقيقية للاقتصاد المحلي وبوابة مهمة أهلتها لولوج الاقتصاد الدولي، فلا يخفى على أحد أن مدينة العيون هي أهم المدن الفوسفاطية بالمغرب (اليوسفية، خريبكة)، حيث اعتبر الفوسفاط بمدينة العيون عامل مهم في تمدين المنطقة خاصة في فترة السبعينيات أي مع بداية استغلال المناجم. كما يعد قطاع الصيد البحري بالمدينة أحد الركائز الاقتصادية المحلية، وقاطرة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتكز على معطيين رئيسيين: الثروات السمكية المهمة التي يختزنها ساحل المدينة، ثم البنية التحتية المتوفرة. فميناء العيون لوحده ينتج ما يقارب 25% من الإنتاج الوطني ويعرف الإنتاج نموا متزايدا وذلك بفعل وتنوع أصناف الأسماك، إضافة إلى الإمكانيات المعتمدة في تسويقه [16]. وعلى هذا الأساس، يلعب نشاط الصيد البحري دورا طلائعيا لاقتصاد المدينة، وقد وصلت منتجات الصيد البحري الساحلي حسب ميناء المدينة إلى 346481طن بقيمة 1027343 درهم سنة 2014[17]. **في الوقت الذي** ظلت مدينة كلميم محتفظة بوظيفة المرور والربط بين الأقاليم الشمالية والجنوبية للمملكة مما فوت عليها التفكير في استراتيجية لنموذج اقتصادي يمكن بمقتضاه التخطيط لجلب الاستثمارات الكبرى وبرمجتها وتدبيرها بشكل كامل من خلال تضافر مجهولات الفاعلين الذي ظل غائبا بكلميم.

خاتمة:

استنتاج نخلص له هو أن العيون كان لها الحظ الوافر من فرص انطلاق دينامية مجالية مهمة وسريعة، بحكم العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك على رأسها اكتشاف الفوسفاط والذي حولها من نقطة مراقبة وعبور إلى مجال منتج دينامي وظيفته أضحت متعلقة باستخراج الفوسفاط والصيد البحري، ثم استفادتها من الإعفاء الضريبي.

ارتبطت دينامية العيون أشد الارتباط بالحركة الاقتصادية فحداثة المدينة وفرص الشغل التي وفرتها في مختلف القطاعات الاقتصادية لعبت دورا في جلب ساكنة من مجالات بعيدة مما عمل بالموازاة على خلق أنشطة مرافقة تستجيب لهذه الساكنة، وهذا ما جعل المدينة تتطور بشكل سريع من مدينة صغيرة إلى مدينة تحوم ساكنتها حول 200 ألف نسمة وذلك نظرا لكون العيون استحوذت على جل المشاريع والأوراش التنموية، والتي كان للدولة دور كبير في تنميتها، مما جعلها تعرف دينامية سريعة

في المقابل، يمكن القول إن مدينة كلميم هي مدينة أزمة من مختلف النواحي، حيث أن الدينامية المجالية وانطلاق بوادرها لم تأت إلا نتيجة عن بعض الأحداث التي شهدها المغرب عامة أهمها حدث المسيرة الخضراء، ثم الجفاف الذي ضرب المنطقة واضطر بالسكان للنزوح نحو ضواحي المدينة. وما ترتب عنه تراكم إكراهات حضرية بالمدينة أهمها مشكل العقار الذي يطرح إكراهات أمام أفق تعمير جديدة وهشاشة البنيات التحتية وتدهورها.

تلعب كل من المدينتين دور المدينة-الجهة، فنجد أن أوجه التجانس بينهما تتمثل:

- مسألة التمدين هي استراتيجية سياسية واقتصادية.
- مسألة وصاية الدولة.

في ما عدا هذان القاسمان المشتركان نلاحظ أن هناك أوجه أخرى من التباين إن على مستوى دعم الدولة الغير متوازن بينهما، وإن على مستوى وظيفة الجهار الحضري لكل منهما.

لا يمكن تحقيق مشروع مجالي متكامل قبل التمكن من البناء الجهوي المتين على المستوى المؤسساتي وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا مشروع مجالي بدون تنمية واستثمار الموارد البشرية وبدون تنمية حضرية تشاركية.

لابد من ايجاد نوع من التوازنات والتوافقات السياسية للحد من هذا التفاوت المجالي بين مدن الصحراء، ويبقى السؤال مطروحا إلى متى سيبقى نخيل واد نون صامدا أمام زحف رمال الساقية الحمراء؟

الهوامش:

[1] Vandermotten (C) .théorie géographique et empirie historique :Site, situationet auto-production spatiale.De Bruxelles à la ville européenne.Revue belge de philologie et d'histoire.2011.pp841-860.

[2] -. HOEPFFNER Ch. Le domaine saharien (Sahara et Anti-Atlas) Le domaine mésétien (Meseta) Licence des Sciences de la Terre et de l'Univers Module M 14 Géologie du Maroc 1 ère partie.

[3] دراسة المخططات الجهوية لإعداد التراب للجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، ص 23/22/19 لسنة 2014.

[4] الحوار الوطني لإعداد التراب، عناصر تمهيدية سنة 2008 المفتشية الجهوية لإعداد التراب ص 10.

[5] محمد الشرايمي، 2013 مرجع سابق، ص49.

[6] محمد الشرايمي،2013، مرجع سابق. ص 133.

[7] الوكالة الحضرية بالعيون 2017.

[8] –محمد دحمان،مرجع سابق، ص.97.

[9] محمد بنعتو، ،2006 استراتيجية عولمة الاقتصاد البحري وتحديات اعداد التراب الوطني، حالة طانطان وافني، ضمن الملتقى الرابع للجغرافيين العرب حول: نحو استراتيجية التخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول التنمية المحلية، تنسيق محمد الأسعد منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين، ص 555.

[10]– يحظيه ابيهي، 2009–2008 "دور وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية" رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السوسيس، كلية الحقوق. ص59.

[11] نفس المرجع السابق.

[12] – المرجع السابق، المجلس الاعلى للحسابات 2011.

[13] – يحظيه ابيهي، 2009 مرجع سابق، ص 72.

[14] محمد حروزي وألفة حاج علي، 2006، تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساتها على التنمية الترابية، مجلة دراسات العدد الثاني عشر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير، ص145.

[15] محمد المدافعي 2000، دور المجالس الجماعية في التدبير الجماعي مديونية بطهير مدينة الدار البيضاء، ضمن المدينة المغربية بين التدبير المحلي وتنظيم الجهوي، تنسيق محمد الرفاص، سلسلة منشورات ومناضرات رقم 85، كلية الاداب، الرباط ص 65.

[16] منوغرافية المدينة/ دراسات التي أنجزت في إطار مشاريع تهم الساحل.

[17] النشرة الاحصائية للعيون سنة 2020.

البيبلوغرافيا

- **محمد بنعتو**، 2003، المجالات الهامشية المغربية شبه الصحراوية، حالة كلميم، بمجلة مجالات مغاربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، عدل خاص بالأقاليم ا الصحراوية المغربية، 3-4.
- **محمد بنعتو**، 2006 استراتيجية عولمة الاقتصاد البحري وتحديات اعداد التراب الوطني، حالة طانطان وافني، ضمن الملتقى الرابع للجغرافيين العرب حول: نحو استراتيجية التخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول التنمية المحلية، تنسيق محمد الأسعد منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين ص 555.
- **يحظيه ابيهي**، 2009–2008 "دور وكالة الجنوب في تحقيق التنمية الجهوية" رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السوسيس، كلية الحقوق. ص59.
- **محمد حروزي وألفة حاج علي**، 2006، تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساتها على التنمية الترابية، مجلة دراسات العدد الثاني عشر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير، ص145.
- **محمد المدافعي**، 2000، دور المجالس الجماعية في التدبير الجماعي مديونية بطهير مدينة الدار البيضاء، ضمن المدينة المغربية بين التدبير المحلي وتنظيم الجهوي، تنسيق محمد الرفاص، سلسلة منشورات ومناظرات رقم 85، كلية الآداب، الرباط ص 65.
- **محمد الشرايمي**، 2009، تنمية مجتمع الصحراء بين سياسة الدولة وامكانات المجتمع المحلي، ضمن أبحاث ودراسات حول الصحراء، مطبعة طوب بريس، الرباط.
- **محمد شرايمي**، 2015، المدن الصحراوية النشأة والتطور، طوب بريس، الرباط، المغرب
- **محمد دحمان، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006**

Vandermotten(C) .2011.Théorie géographique et empirie historique :Site, situationet auto-production spatiale.De Bruxelles à la ville européenne .Revue belge de philologie et d'histoire.2011.pp841-860.

-**HOEPFFNER Ch**. Le domaine saharien (Sahara et Anti-Atlas) Le domaine mésétien (Meseta) Licence des Sciences de la Terre et de l'Univers Module M 14 Géologie du Maroc 1 ère partie.

- اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، تقرير حول الجهوية الموسعة، الكتاب الأول: التصور العام، المغرب
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي2013، النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية (ملخص)، المغرب .
- دراسة المخططات الجهوية لإعداد التراب للجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، ص 23/22/19 لسنة 2014.
- الحوار الوطني لإعداد التراب، عناصر تمهيدية سنة 2018 المفتشية الجهوية لإعداد التراب ص10
- المخططات الجهوية لإعداد التراب للأقاليم الجنوبية للمملكة ملخص التقارير التشخيصي والتوجهات.
- تحيين تصميم التهيئة لمدينة كلميم، 2020 التقييم والتشخيص ص 20.